The National Initiative for Agricultural Development

المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي

الاستثمار في الزراعة

ملخص تنفيذي

عبدالحميد أحمد عبدالغفار

يمثل هذا المحتوى خلاصة بحث "الاستثمار في الزراعة" الذي أعد من قبل "المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي" تماشياً مع احتياجات المملكة في زيادة الدخل الوطني الاجمالي من القطاع الزراعي و تشجيع المستثمرين ورواد الأعمال للانخراط في هذا القطاع الحيوي. وعمدت المبادرة الوطنية لان يكون الاستثمار في الزراعة هو شعار معرض البحرين الدولي التاسع للحدائق 2013، لنشر هذه الثقافة وبيان الفرص المتاحة.

أثار الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد الغذائية الأساسية في يونيو 2012، بسبب سوء الأحوال الجوية في الدول المنتجة للحبوب مخاوف عميقة بشأن الأمن الغذائي لدى المنظمة العالمية للأغذية وحدوث أزمة غذائية شبيه بتلك التي شهدها العالم خلال عام 2007 والنصف الأول من عام 2008، مما وضح تحت المحك ابرز أهداف الألفية والمتمثلة في مواجهة الفقر والجوع على النطاق العالمي.

وفي ظل التدهور البيئي على المستوى العالمي، ارتفع مؤشر أسعار الأغذية بنسبة 123% خلال الفترة 2000 – مارس 2012، حيث سجلت الزيوت والدهون أعلى نسبة ارتفاع ببلوغها 225%، تلتها الحبوب بنسبة 160%، فالسكر 150%، الألبان 82%، اللحوم 81.3%. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، ارتفعت أسعار القمح في الولايات المتحدة في يوليو 2012 أكثر من 55% في خمس أسابيع نتيجة لذبول المحصول بسبب أسوأ جفاف شهدته مناطق الغرب الأوسط الأمريكي منذ عام 1956.

لقد لعب النمو السكاني على المستوى العالمي والذي تنامي بسببه الطلب على الغذاء، إضافة لاتساع ظاهرة التعدي العمراني على الأراضي الزراعية، دورا بالغ التأثير في استنزاف مخزون الأراضي الزراعية، مما رفع من قلق المنظمات الدولية المعنية باقتصاديات البيئة، ورفع مطالباتها بتبني محاسبة المواد الطبيعية وتضمين آثار التدهور البيئي واستنزاف الأراضي في نظام الحسابات القومية التقليدية الذي لا يأخذ ذلك التدهور في الاعتبار.

على المستوى العربي، ارتفع عدد السكان من 243 مليون نسمة في عام 2000 إلى حوالي 342 مليون نسمة في عام 2011، مسجلا خلال تلك الفترة نموا بحوالي 40%، بينما قفز الناتج المحلي الإجمالي من 661 بليون دولار في عام 2000 إلى حوالي 2081 بليون دولار في عام 2011، مسجلا نموا خلال نفس الفترة بنسبة 214.5%، الأمر الذي ضاعف احتياجاته من الغذاء. أما نصيب الفرد العربي من الناتج فقد ارتفع في المتوسط من 2،719 دولار في عام 2000 إلى 6،094 دولار في عام 2011، الأمر الذي رفع الطلب على السلع، خاصة السلع الغذائية.

تباينت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2009 بين أعلى مساهمة والبالغة 8.3% في عام 2000، وأدناها والبالغة 5.2% في عام 2008. ووفقا لصندوق النقد العربي، تفاوتت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج الإجمالي وفقا للدول، فبينما بلغت في عام 2009 للسودان 30.4%، تراوحت بين 18.8% و2.9% لكل من موريتانيا واليمن ولبنان وليبيا والأردن. أما دول مجلس التعاون الخليجي، فلم يرد لها ذكرا على الإطلاق في التقرير.

من جهة أخرى، اتسعت الفجوة الغذائية مع الاستمرار في نمو السكان من جهة، وتواضح النمو في الناتج الزراعي من جهة أخرى، ومعه أصبحت الدول العربية تستورد نصف احتياجاتها من الحبوب، و63% من الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد شكلت هذه السلع 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في عام 1997، الأمر الذي رفع الواردات الغذائية بشكل كبير. أما قيمة الفجوة الغذائية الرئيسية فقد ازدادت من 13.9 مليار دولار إلى حوالي 35.4 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2009، علما بان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستورد ثلث كميات القمح المتداولة في العالم، وهي نسبة يتوقع أن ترتفع باضطراد.

حديقة السطح

وحيث أن مبدأ الميزة النسبية يكتسب حساسية خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي للأمة، استمر في وقت سابق الهدر المائي في دول عربية عدة، من خلال الإصرار على إنتاج مواد غذائية مكلفة ماليا ومائيا وبيئيا، وذلك رغم اتساع الهوة بين الأسعار المحلية وأسعار المنتجات المماثلة في العالم الخارجي. إن الإصرار على رفض مبدأ الميزة النسبية، والاستمرار في الاستجابة للخطابات العاطفية التي طغت في فترة ماضية وأدت إلى ضخ الاستثمارات في زراعة محاصيل غير مجدية أزّم الواقع المائي في دول عربية، وعبر عن سوء تخصيص للموارد، وفي نفس الوقت لم يضمن استدامة إنتاج الغذاء، مما دعاها لاحقا للتراجع عن استراتيجياتها الزراعية. والواقع أن اختيار وإنتاج أصناف زراعية محددة بالاستناد على التحليل العلمي، مع توظيف الاستثمارات في بعض الدول العربية لسد الفجوة الغذائية في العالم العربي، يبقى أكثر جدوى.

إن الإدراك الراهن للميزة النسبية بالنسبة لإنتاج بعض المحاصيل قاد إلى إعادة صياغة استراتيجيات الزراعة في المنطقة، فمن جهة بدأت دول الخليج العربي البحث عن فرص الاستثمار في الزراعة في الدول القريبة والبعيدة جغرافيا والتي تتمتع بميزة نسبية من اجل إنتاج أصناف زراعية معينة، ومن جهة أخرى، شجعت المستثمرين للدخول في استثمارات زراعية من اجل إنتاج محاصيل أخرى يمكن أن تستوعبها التقنيات الحديثة في البيئة المحلية.

في مجال التكامل العربي، وفي سبيل حل الفجوة الغذائية العربية، تصاعدت الدعوات منذ عقود لحل هذا المأزق في إطاره العربي، إلا أن صندوق النقد العربي يخلص إلى ضعف جهود التكامل بالرغم من وجود الإمكانات والمميزات في المنطقة ووجود المنظمات العربية والإقليمية العاملة في الحقل الزراعي.

على المستوى المحلي، تتسم مملكة البحرين بمحددات قاسية تفرض نفسها بقوة على واقع الزراعة في البحرين، وتتمثل في ضآلة مخزونها الجوفي من المياه وتراجع نوعيتها بسبب ارتفاع الطلب عليها مقابل محدودية التعويض الطبيعي لخزانات المياه الجوفية التي تمثل المصدر المائي الطبيعي الوحيد، ومناخ حار وجاف ومعدلات أمطار ضئيلة تأتي بزخات مطرية شحيحة مقابل معدلات مرتفعة للبخر، مع اتصاف الأراضي بارتفاع معدلات الملوحة وانخفاض خصوبتها، ومحدودية مساحة المملكة التي لا تتجاوز 762 كيلومتر مربع.

وبينما ازدادت مساحة المملكة من 711.8 كم^2 في عام 2000 إلى 759 كم^2 في عام 2010، تراجعت الأراضي القابلة للزراعة بسبب طغيان العمران على الأراضي الزراعية من 110 كم^2 في عام 2000، إلى 64 كم^2 في 2010، أما الأراضي المزروعة فعلا فتراجعت خلال نفس الفترة من حوالي 42 كم^2 إلى 37.32 كم^2. أما الأراضي القابلة للزراعة مقارنة بمساحة المملكة فقد تراجعت إلى 8.4% في عام 2010 مقارنة بـ 15.5% في عام 2000، وتبقى محدودية توفر التربة الصالحة للزراعة مشكلة حقيقية، بل وتعد تحد لا يمكن مواجهته بالأساليب التقليدية.

بالنتيجة، ورغم الضعف البين لمساهمة مجمل قطاع الزراعة (المفهوم الواسع للزراعة ويشمل الزراعة النباتية والأسماك والمواشي والدواجن) في الناتج المحلي الإجمالي، استمر تدني مساهمته في الناتج ليبلغ 0.3% في عام 2011 مقارنة بـ 0.6% في عام 2000 بالأسعار الجارية، ومن 0.4% في عام 2000 إلى 0.3% في عام 2011 بالأسعار الثابتة. اما القطاع بمفهومه المتوسط (يشمل القطاع باستثناء صيد الأسماك)، فقد تراجعت حصته في الناتج بالأسعار الجارية من 0.4% في عام 2000 إلى 0.2% في عام 2011، والأسعار الثابتة من 0.3% إلى 0.2% في عام 2011.

سجلت مساهمة قطاع الزراعة بمفهومه الضيق (الزراعة النباتية المتأتية من إنتاج الخضار والفواكه والتمور) في الناتج الاجمالي تراجعا بالأسعار الجارية من 0.35% في عام 2000 إلى 0.14% في عام 2011، بينما تراجعت بالأسعار الثابتة من 0.28% في عام 2000 إلى 0.15% في عام 2011.

أما مياه الصرف المعالجة فتعد أكثر البدائل المجدية لتوفير مصدر مائي دائم للزراعة، حيث أن المياه الجوفية غدت مستبعدة كليا للأغراض الزراعية لارتفاع تركز الأملاح فيها، ونستثني بالطبع تقنية الزراعة بدون تربة التي لا بد لها من استخدام مياه شبكة التوزيع . وبارتفاع معدل انتاج مياه الصرف الصحي من 1.5 مليون متر مكعب في عام 1988 الى 36.14 مليون متر مكعب في عام 2010، امكن تخفيض معدلات استنزاف المياه الجوفية للأغراض الزراعية بنسبة تناهز 63%، إذ بلغ الطلب على المياه الجوفية 67 مليون متر مكعب في عام 2010، مقارنة بـ 180.5 مليون متر مكعب في عام 1998 . ورغم كل ما تحقق في هذا الميدان، الا ان النقص في امدادات المياه المعالجة تمثل مشكلة كبرى امام المزارعين الذين تصاعدت نداءاتهم لوقف انقطاع المياه عن مزارعهم، والتي تسببت في تلف الكثير من المحاصيل في السنة الماضية .

من جهة اخرى، تؤكد الدراسة أن الميزة النسبية لإنتاج بعض المحاصيل يمكن بالفعل صناعتها في بيئات تقنيات الزراعة بدون تربة، وبهذا يمكن تحييد الكثير من المحددات المؤثرة في الزراعة التقليدية، وخصوصا إذا صممت مبان ذكية متعددة الطوابق يجتمع في تصميمها كفاءات في الهندسة المعمارية والهندسة الزراعية، مما يمكن من تعظيم مردود الاستثمار الزراعي في مناطق لا تتهيأ فيها ميزة نسبية للزراعة التقليدية، والنجاحات التي تحققت على المستوى العالمي تفسر الانتشار السريع لهذه التقنية في العديد من دول العالم، بما فيها تلك الدول ذات الأراضي الزراعية الشاسعة .

أما بصدد الاستثمار، فتؤكد الدراسة أن مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة للدول العربية كانت بعيدة عن قطاع الزراعة، ومعه يستنتج انه لا يمكن التعويل على الاستثمار الأجنبي في تحقيق تقدم في قطاع الزراعة التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي تحديدا، ولا بديل عن توظيف التقنيات الزراعية الحديثة وتركيز الاستثمارات فيها لإنتاج سلع استراتيجية مدروسة بعناية في البيوت المحمية والحقول العمودية (الزراعة الرأسية في مبان متعددة الطوابق) .

تبنت البحرين خطة تطوير القطاع الزراعي ضمن البرنامج الرباعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ثمانينات القرن الماضي، وشملت تطوير الكثير من المشاريع التي كان على رأسها الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الري، ومشروع هورة عالي للتنمية الزراعية .. وبرنامج الدعم والحوافز الزراعية التي شملت توفير الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة، ومستلزمات الري الحديث ومستلزمات

الزراعة المحمية وغيرها. كما ركزت على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التصنيع الزراعي، وتكلل ذلك في قيام مشروعات ساهمت فيها الدولة في مجالات تصنيع الألبان والتمور.

أما في مجال التمويل الزراعي، فقد بدأ برنامج التسليف الزراعي باعتباره برنامجا حكوميا لتسليف المزارعين في أواخر عام 1985، وبعد قرابة الـ 17 عاما، تحولت مهامه في أكتوبر 2002 من وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني إلى بنك البحرين للتنمية. ورغم تمكن البرنامج خلال الفترة 1985 – 2001 من تقديم 585 قرضا بقيمة إجمالية بلغت 2,508,000 دينار، استمرت مساهمة قطاع الزراعة في التراجع.

الزراعة بدون تربة

ورغم ارتفاع التمويل الذي قدمته المصارف التجارية إلى مجمل قطاعات الأعمال والأفراد، إلا أن نصيب قطاع الزراعة ظل ضئيلا. أما القروض الموجهة لقطاع الزراعة وصيد الأسماك فبلغت 10.5 ملايين دينار فقط، ورغم الصغر المتناهي لهذا الرقم، حيث انه لم يتجاوز 0.000,000,2% (2×10^{-7}) مقارنة بجملة القروض، إلا انه في الواقع اصغر من ذلك، حيث دمج قطاع الزراعة باعتباره قطاعا مهما مع نشاط صيد الأسماك. ومنه يمكن الحكم وبقدر عال من الثقة بعدم اهتمام المستثمرين ومؤسسات التمويل برمتها بالزراعة النباتية. يشار إلى أن أهم المآخذ المسجلة على المصارف التجارية أنها لا تبدي استعدادا

لدراسة جدوى بعض المشروعات بغية الإسهام فيها بالرغم من إمكانية وجود مقومات الربحية، خاصة إذا وظفت التقنيات الزراعية الحديثة .

ونظرا للإحاطة بما تقدم، والوصول لقناعة بأن البنوك التجارية لا تعطي المشروعات الجديدة الأهمية اللازمة، خاصة الزراعية منها، وإعراب مسؤولي البنوك التجارية أن مهمة تمويل المشروعات الزراعية يجب أن تقع على بنوك متخصصة، تبنت الدولة برنامج التسليف الزراعي وأسندته منذ الثمانينات إلى وزارة البلديات والزراعة، وبدءا من نهاية عام 2001 حولت مهامه إلى بنك البحرين للتنمية، باعتباره مؤسسة تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومعه توقفت برامج تسليف المزارعين خلال السنوات الست الأولى من تأسيس البنك، مما خلق فراغا تمويليا لقطاع الزراعة، رغم أن البنك

واجهات خضراء

يعد أهم مصادر دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط في مملكة البحرين، حيث قدم قروضا للعديد من القطاعات بلغ مجموعها التراكمي 270,713,134 دينار خلال الفترة 1992 - يونيو 2012. أما القروض الزراعية فلم تبدأ إلا في عام 2001، أي بعد تسع سنوات من بداية عمل البنك. وخلال الفترة 2001 – 2012 قدم البنك 316 قرضا زراعيا، لم تتخط قيمتها التراكمية الإجمالية 1,645,121 دينار. أما نصيب القروض الزراعية فلم تتجاوز 0.6%من حيث القيمة، و3.5% من حيث العدد. كما يلاحظ خلال الفترة 2001 - 2012 أن متوسط قيمة القروض شكلت في المتوسط حوالي ستة أضعاف تلك القروض المقدمة لنشاط الزراعة، الأمر الذي يظهر ضعف اهتمام المستثمرين بقطاع الزراعة.

وبجانب تلك المؤسسات التمويلية، ظهرت مؤسسات أخرى مهمة، كتمكين وصندوق غذاء، إلا انه يلاحظ أن تلك المؤسسة التمويلية لم تتمكن من التأثير في الواقع الزراعي، بدليل أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تزل في تراجع مستمر من حيث المساهمة في الناتج ومن حيث القيمة المضافة أيضا. كما أننا لا نعرف من واقع الكثير من الإحصاءات المتاحة ما إذا كان نطاق تعريفها تشمل الزراعة الحقلية أو الصناعة الزراعية، وما إذا كان التمويل الزراعي يشمل الزراعة التقليدية أو الزراعة بدون تربة.

البورصة باعتبارها مرآة للاقتصاد ومؤشر على مدى الاهتمام بالاستثمار الزراعي محليا تظهر عدم وجود أي شركة تعنى بإنتاج أي نوع من المحاصيل الزراعية في مملكة البحرين، لا شركة مساهمة عامة ولا مقفلة. والواقع انه من بين كافة البورصات الخليجية، تعد البورصة السعودية الوحيدة خليجيا التي أفردت قطاعا خاصا بالزراعة فيها تحت مسمى "الزراعة والصناعات الغذائية". ويشتمل هذا القطاع في البورصة السعودية على 16 شركة، بيد انه يلاحظ أن تلك الشركات لا تعمل جميعها فعلا في إنتاج سلع زراعية كالخضار والفواكه فحسب، بل أن الكثير منها ينشط في مجالات بعيدة كلية عن النشاط الزراعي، كإدارة مطاعم الوجبات السريعة وبيع الخبز والحلويات، بل أن بعضها نشط في مجال التجزئة والعقار والبلاستيك وإدارة مجموعة من العلامات التجارية العالمية، وحتى تسويق الملابس والموضة وشراء وبيع الأراضي والعقارات. كما لوحظ أن جزءا مهما من الأرباح التشغيلية لبعض الشركات "الزراعية" المدرجة تحت قطاع الزراعة قد حققت في سنوات ماضية أرباحا تأتت من أنشطة ليس لها علاقة بالزراعة، وان كان هذا لم يقلل بالطبع من جدوى الاستثمار في ذلك القطاع الذي أظهرت نتائج أعماله عائدا مجزيا للمستثمرين في المديين المتوسط والبعيد.

مما سبق، وبالنظر لحجم الاستثمارات الخليجية الكبرى في الخارج التي تكبدت خسائر جسيمة أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما نجم عنها من انخفاض في أصولها تجاوزت في ذروتها 50%، وأخذا بالاعتبار الحاجة الماسة لتوظيف جزء من تلك الأموال في الداخل لتنويع مصادر الدخل وتدعيم

الأهداف الزراعية الاستراتيجية، تخلص الورقة إلى دراسة جدوى جذب الاستثمارات الخليجية وغير الخليجية والدخول بمبادرات حكومية في شراكات تؤسس لمشروعات زراعية أو صناعات ذات ارتباطات بقطاع الزراعة، وفي هذا الصدد يمكن وبمبادرات حكومية إنشاء شركات زراعية مساهمة عامة، أو مقفلة تحول لاحقا لمساهمة عامة، على أن تعنى بإنتاج بعض السلع الزراعية الرئيسية باستخدام احدث التقنيات الزراعية. كما يمكن على المستوى المحلي طرح مبادرات لإنتاج الأعلاف والأسمدة الطبيعية تسهم فيها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص وبنك البحرين للتنمية والبنوك الأخرى ومستثمرين أفراد والمبادرة والوطنية لتنمية القطاع الزراعي ومزارعين أفراد، على أن ينظر لاحقا في بيع الحكومة لحصتها في المشروعات بعد ثبات جدواها وتحولها إلى شركات مساهمة عامة، وصولا لإرساء المزيد من المشروعات المماثلة.

وبصدد دراسة جدوى المشروعات الزراعية إقليميا تؤكد الدراسة أن حركة المتغيرات تعيد الحاجة لدراسة جدوى الكثير من المشروعات التي ثبت عدم جدواها في وقت سابق أخذا في الاعتبار تراكم المعرفة وديمومة حركة المتغيرات المؤثرة. إن إسقاط ذلك على نشاط الزراعة، وخصوصا في ظل الارتفاع المتواصل لأسعار الكثير من السلع الغذائية من جهة، وتقدم تقنيات الزراعة غير التقليدية في المحميات والحقول العمودية من جهة أخرى، يدعونا لدراسة جدوى ضخ المزيد من الاستثمارات نحو قطاع الزراعة لإنتاج السلع الرئيسية الممكن إنتاجها في كافة فصول السنة، كالخضار بأنواعها، مع تفعيل الاستراتيجية الإقليمية وصولا لذلك.

البيوت المحمية